تطوير تجارة الحدود كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، والأمني وتنمية المناطق الحدودية

أ.د يوسفات علي جامعة أدرار	أ.منصوري هواري جامعة أدرار	أ. بدوي سامية جامعة أدرار

ملخص:

تعتبر عملية تطوير وتنظيم تجارة الحدود مدخل أساسي في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين الدول وتنمية المناطق الحدودية بها، خاصة في ظل ما تلعبة العلاقات التجارية الدولية في خلق تعاون بين الدول في شتى المجالات،والمساهمة في إقامة تكتلات إقليمية لمواجهة مختلف التحديات الدولية الراهنة.

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل الدور الفعّال الذي تلعبة تجارة الحدود في تحقيق التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، والأمني لدول المغرب العربي وتنمية المناطق الحدودية استقرارها والارتقاء بها.

الكلمات المفتاحية: تجارة الحدود، التكامل الاقتصادي، التنمية، المناطق الحدودية، المغرب العربي.

Résumé :

Le développement et la réglementation du commerce frontalier constituent une étape essentielle pour réaliser l'intégration économique souhaitée entre les pays et le développement de leurs zones frontalières, compte tenu notamment du rôle des relations commerciales internationales dans la création de coopérations entre pays et dans la constitution de blocs régionaux.

L'objectif de cet article est d'analyser le rôle effectif du commerce frontalier dans laréalisation de l'intégration économique, sociale et de sécurité des pays du Maghreb arabe et le développement des zones frontalières et d'assurer leur stabilité et leur avancement.

Mots-clés: commerce frontalier, intégration économique, développement, zones frontalières,le grand Maghreb.

مقدمة:

يعتبر التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90 % من حجم التجارة العالمية مما يعني أن 10 % فقط من التعاملات التجارية الدولية تتم خارج تلك التجمعات، والتي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد العالمي، ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي.

وفي اطار دعم التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، والأمني بين دول المغرب العربي ،نجد ضرورة الاهتمام بتجارة الحدود وتنظيمها وإيجاد صيغة قانونية للتبادل القائم بين المواطنين الذين يسكنون المناطق القريبة من الحدود والتي لا تتوفر فيها الخدمات والتسهيلات لتنظيم التجارة الخارجية بغرض تطويرها وتنميتها وتشجيع الصادر والوارد وتوفير فرص العمل للمواطن وتنمية تلك المناطق الحدودية مما يساعد على الإستقرار والحد من الهجرة الي العواصم والمدن الكبرى.

وتسعى الجزائر هي الأخرى باعتبار موقعها الاستراتيجي كونها بوابة افريقيا مع أوروبا، و ارتباطها بحدود مشتركة مع عدة دول عربية وافريقية لتسهيل وتطوير التجارة عبر المناطق الحدودية فيظل التحديات التي تفرضها الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة.

على ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

كيف تساهم تجارة الحدود في خلق الظروف الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وتنمية المناطق الحدودية بها ؟

و للإجابة على الاشكالية المطروحة سيتم تقسيم البحث الى ثلاث محاور اساسية:

1. التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي
2. الاطار المفاهيمي لتجارة الحدود و تنمية المناطق الحدودية
3. دور تجارة الحدود في دعم التكامل الاقتصادي وتنمية المناطق الحدودية للمغرب العربي

المحور الأول: التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي

1.مفهوم التكامل الاقتصادي:

ليس لمفهوم «التكامل الاقتصادي» **Economic Integration** في المجال الاقتصادي معنىً محدّد، فعند بعض الاقتصاديين تشمل العبارة مفهوماً اجتماعياً، وعند بعضهم الآخر تندرج تحتها أنواع مختلفة من التعاون الدولي. وفيما يلي بعض التعاريف التي تناولت مفهوم التكامل الاقتصادي :

عرف بعض الباحثين التكامل الاقتصادي بأنه " عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية." كما يعتبر البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه "عبارة عن كافة الإجراءات التي تتضمن عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها ، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع ."[i]

ومهما اختلفت الآراء، فإن التكامل الاقتصادي صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي عملية تنسيق مستمرة و متصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات، بهدف إزالة القيود عن حركة التجارة، وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، وتحقيق معدل نمو مرتفع.

2.الدوافع والمبررات لقيام تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي:

ان استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، وتأثيرات العولمة الاقتصادية، ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي، والمنافسة غير العادلة تبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة.

2. 1.المبررات والدوافع الداخلية : نذكر من أهمها[ii]:

–إن غياب الاندماج المغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدرب 2 % بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، وكذلك عجز في مواطن الشغل يقدر ب 20,000 ألف فرصة عمل سنويا؛

–رغم اتساع السوق المغاربية لأكثر من مائة مليون نسمة، فإن المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4 %من مجمل المبادلات مع الخارج، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي إلى 60 % ، ودول جنوب شرق أسيا إلى 22 % ، ودول أمريكا الجنوبية 15%؛

–تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1.5 % من الإنتاج الزراعي العالمي، بسبب تخلف القطاع الفلاحي في هذه الدول، وهو ما يستوجب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس؛

–ضيق نطاق الأسواق المحلية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، في حين أن التكامل الاقتصادي يخلق سوقا أوسع أمام المنتجات نظرا لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول الاتحاد؛

–يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل مما يسمح بخلق فرص أوسع للاستثمار كما ما يساعد على حل مشكلة البطالة المنتشرة في دول المغرب العربي.

2.2.**المبررات والدوافع الاقليمية والدولية** : ويمكن إبرازها فيمايلي[iii]:

–إن اقتصاديات دول المغرب العربي هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي، ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية، وصعوبة مقاوماتها على المستوى القطري؛

–إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة) تونس، المغرب، موريتانيا (وتواجد دولا أخرى في طريق الانضمام (الجزائر وليبيا)، يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى، وإقامة صناعات منافسة، وزيادة معدلات الإنتاجية؛

– ان اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، كلها تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية، وهو مايفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة، ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص؛

– إن انضمام دول كالصين والهند بإمكانيتهما الهائلة إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيشكل تحديا مباشرا لصادرات دول المغرب العربي كصادرات تونس والمغرب من النسيج والملابس، حيث أنها من المتوقع أن تكون حصة الصين 50 % بدلا من 16 % في السوق الأمريكية، وستقفز من 18 % إلى 29 % في سوق الإتحاد الأوروبي؛

– هناك حاجة ملحة لدول الاتحاد المغاربي إلى التكامل الاقتصادي لتوفير قاعدة قوية تحمي كيانها من عوامل التفكك، وهذا يمكن تحقيقه من خلال احترام المصالح الجزئية لكل دولة في إطار المنطق متعدد الجوانب في قراءة المصلحة، فتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها يؤهلها للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

3. وضعية المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي:

رغم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، إلا أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ظلت ضعيفة جدا وغير مستقرة ومرتبطة بالتقلبات السياسية، فعند توقيع اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي في سنة 1989 كانت المبادلات التجارية البينية لا تتجاوز، 3% في حين كانت تمثل أكثر من % 40 عند توقيع معاهدة روما لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية، وهو مايشكل مفارقة كبيرة، ويرجع ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي إلى مجموعة من الأسباب أهمها[iv]:

–الهيمنة الأوروبية على هيكل التجارة الخارجية المغاربية على حساب المبادلات التجارية البينية، خاصة في ظل التبعية الاقتصادية والتجارية لهذه الدول لصالح دول الاتحاد الأوروبي؛

– طبيعة أنظمة الإنتاج السائدة في دول المغرب العربي وغياب استراتيجية واضحة لتحقيق التكامل الاقتصادي؛

– استمرار وجود الخلافات السياسية واختلال الهياكل الاقتصادية وهو ما كون عائقا كبيرا أمام تجسيد وتطبيق القرارات المشتركة حول تطوير التجارة المغاربية البينية.

3. 1.اقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المغرب العربي

رغم أن الاتفاق حول إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي تم في مجلس وزراء خارجية الاتحاد المنعقد قي تونس في دورته العادية الرابعة بتاريخ 03 فيفري 1994، إلا أن حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لم يرقى إلى مستوى هذه التطلعات، هذا الوضع التجاري غير المقبول أجمع عليها وزراء التجارة لدول الاتحاد في دورتهم الثامنة المنعقدة في 20 جانفي 2007، وشدد واعلى أهمية الارتقاء بها لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث أن المبادلات التجارية في ظل التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة إذ تقدر ب 60% بين دول الاتحاد الأروبي و 56 % بين دول مجموعة أمريكا اللاتينية في حين لا تتعدى 3% بين دول اتحاد المغرب العربي[v].

وقد وقع المجلس الوزاري المغاربي للتجارة بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد بطرابلس شهر جوان 2010 ، والتي تهدف الى أن تشمل المنتجات الفلاحية وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها.

كما تم الاتفاق خلال الاجتماع الرابع لفريق العمل المكلف بدراسة وإعداد البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب المنعقد من 7 إلى 9 جانفي 2013 بمقر الأمانة العامة للاتحاد بالرباط، على وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول الاتحاد، وكذا على النص النهائي للمشروع الخاص بلجنة القيمة لدى الجمرك، وذلك بحضور خبراء مغاربيين مختصين في مجال التقييم الجمركي من كافة دول الاتحاد، والذي تدارس مشروع البروتوكول والملاحق الخاصة بها [vi].

جدول رقم (1): مؤشرات التجارة البينية المغاربية في الفترة (2006-2011) الوحدة:مليون دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التجارة العربية البينية	112182	134703	181089	149278	154875	187738
تجارة المغاربية البينية	9180	11149	16651	12881	15969	16812
صادرات البينية المغاربية	3616	4269	6612	4688	6268	5998
واردات البينية المغاربية	5564	6880	10039	8092	9701	10813
مساهمة تجارة البينية في اجمالي التجارة المغاربية%	6.1	4.6	5.4	6.2	6.2	6.6
مساهمة تجارة البينية مغاربية في تجارة البينية العربية %	8.1	8.4	9.2	8.6	10.3	8.9

المصدر:طارق عبد الله أحمد منقوش :رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية، المكتبة العصرية، المنصورة–مصر، 2013 ،ص 213 -214.

من خلال الجدول نلاحظ أن المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ظلت ضعيفة جدا وغير مستقرة كما أن حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لدول المغرب العربي لا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية.

المحور الثاني: الاطار المفاهيمي لتجارة الحدود وتنمية المناطق الحدودية

1.مفهوم تجارة الحدود:

تناول العديد من الباحثين مفهوم تجارة الحدود إلا انهم إشتركوا جميعاً في أنها نوع من أنواعا لتجارة الدولية ومن أهم التعريفات:

تجارة الحدود هي نوع من أنواع التجارة الخارجية التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات بين منطقتين حدوديتين في دولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود برية معترف بها .وهي تجارة ذات أبعاد استراتيجية تتمثل في البعد الاقتصادي؛ بحيث يتم تبادل المنافع ورفع مستوى الدخول وتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان في المناطق الحدودية، وفي جانب البعد الأمني نسبة لوجود المصالح المشتركة للأفراد يحرص السكان على تجنب النزاعات الحدودية التي تعيق حركة التبادل التجاري، أما البعد الاجتماعي فيتمثل في العلاقات الاجتماعية والتداخلات القبلية بين السكان في الحدود. وهناك البعد السياسي الذي يرتبط بالاعتراف والفهم المشترك حول الحدود السياسية الجغرافية [vii].

تجارة الحدود نشاط تجاري محدود بين الأفراد والمجموعات السكانية المشتركة بين دولتين لسد الإحتياجات بمنافع متبادلة، وأصبح هذا النشاط قانونياً وإقتصادياً بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية مما يؤدي للإستقرار الإجتماعي[viii]

كما تعرف تجارة الحدود أنها نشاط اقتصادي يقوم على تبادل السلع بين منطقتين لدولتين متجاورتين بينهما حدود معترف بها وتحكم كل منهما نظم إدارية مستقلة[ix].

1. 2.أهداف تجارة الحدود:

تتلخص أهداف تجارة الحدود في الآتي[x]:

- توفير بعض السلع للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية؛
- تساعد في تنمية مصادر الإيرادات واستقطاب التمويل اللازم لتغطية الانفاق على مشاريع المناطق الحدودية؛
- تقليل فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية بتحديد مسارات واضحة لعبور السلع؛
- تسهم تجارة الحدود في زيادة الناتج القومي بتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى وتوسيع الوعاء الضريبي؛
- الحدّ من الهجرة من الريف إلى المدن أو الخارج عن طريق خلق حركة تجارية عبر الحدود؛
- تفعيل المحطات الجمركية في المناطق الطرفية؛
- تسهم في قيام البنيات الأساسية للتنمية في الولايات الحدودية بخلق نشاط تجاري بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى؛
- تكون ذات أثر فعال في تحسين المستوى المعيشي الخدمي والوضع الاجتماعي وذلك بتوفير فرص عمل للقبائل الحدودية؛
- تحسين جودة السلع وتطوير مواصفاتها؛
- تنمية وتقوية الصلات التجارية بين الدول المتجاورة وتعميق مفهوم المصالح المشتركة (أمنية، سياسية، اقتصادية)؛
- تخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود.

وهنالك نوعان من التجارة عبر الحدود إحداهما التجارة عبر الحدود الرسمية والأخرى التجارة عبر الحدود غير الرسمية، وهذه الأخيرة من جانبها تشمل نوعين: تجارة عبر الحدود خضراء غير رسمية وهي عادة للسلع المسموح بالتداول فيها من منتجات غذائية أو حيوانية أو سلع استهلاكية أخرى غير أنها لا تمر عبر النقاط الجمركية أو يمكن أن تشمل تهريب عبر المستندات، وهنالك أيضاً تجارة عبر الحدود غير الرسمية، تجارة حمراء وهي تشمل الأسلحة والذخيرة، المخدرات والسلع غير المطابقة للمواصفات[xi].

كما تتميز هذه التجارة بسمات تتلخص في التالي[xii]:

- ✓ لها سجل خاص بها تبدأ الإجراءات الأولية لاستخراجه بالولاية المعينة ثم تكمل الإجراءات بإدارة السجل بالوزارة المعنية بالتجارة الخارجية؛
- ✓ اقتصار المتعاملين فيها علي حاملي السجل من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية؛
- ✓ لا تخضع للإجراءات المصرفية عدا الإجراءات الخاصة بالحصر والمتابعة عبر إستمارة EX؛
- ✓ إتباع أسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية للصادر والوارد؛
- ✓ التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب واحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفق ما يحدده طلبها الكلي علي ألا يتعدى الهدف الموجود بإتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة؛
- ✓ إنخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخرى بسبب بإنخفاض تكلفة الترحيل.

2.مفهوم تنمية المناطق الحدودية

تعتبر عملية التنمية والتطوير للحدود من أكثر أوجه الاستثمار اجتذابا لرؤوس الأموال الخاصة والعامة لدالك لا بد من أن يسبق هده العملية تخطيط واضح و شامل يحدد الأهداف والمعوقات .

2. 1.مفهوم التنمية :

هناك عدة تعاريف أسندت إلى مفهوم التنمية، نذكر بعضا بعضها فيما يلي:

جاءت كلمة تنمية من نما ونمو، وهي لا تعني النمو الاقتصادي الذي يعبر عن الزيادة في النشاط الاقتصادي أو هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين؛ فالتنمية تشمل جميع النشاطات البشرية من سياسية واقتصادية واجتماعية وهي نتاج كل ما يخطط له ويتم متابعة تنفيذه بطريقة علمية على مستوى الفرد والمجتمع والبيئة من مشروعات اقتصادية وخدمات اجتماعية تؤدي بالفرد والمجتمع إلى حال أفضل وظروف معيشة أحسن، وتؤدي عملية التنمية إلى تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان وتركيبهم وتوزيعهم، وتغيرات في إعادة توزيع الدخل وتغيير في الأذواق[xiii].

كما يشمل مفهوم التنمية العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية ـــ اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

كما تعني التنمية بأنها تغييرات في هيكلية المجتمع المختلفة وهي[xiv]:

أ–الأبعاد الاقتصادية من حيث التغييرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما.

ب–الأبعاد الاجتماعية من حيث التغييرات اللزمة في العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تتمشى مع ظروف المراحل المختلفة التي تنشأ عند انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، هذه التغييرات الاجتماعية يجب أن تتم في إطار من الأسس والقواعد المستمدة من القيم الإيجابية من التراث الإنساني.

ت–الأبعاد السياسية وهذه تتطلب مرونة كافية وفعالية من المؤسسات السياسية تتماشى مع متطلبات مراحل التنمية بحيث توفر الاستقرار السياسي المنشود الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية.

ث–الأبعاد التنظيمية والإدارية وهذا يعتبر مطلبًا ضروريًا لإحداث التنمية، حيث أصبح الجهاز الحكومي في معظم دول العال مودول العالم النامي خاصة يطلع بعبء التنمية ويتولى قيادتها، وهذا يدعو إلى وجود جهاز إداري مرن يتفاعل مع مراحل التطور المختلفة للمجتمع ويطغى على البيروقراطية التي كثيرًا ما تقف حجر عثرة أمام عملية التنمية.

2.2.مفهوم الحدود الدولية

تعددت تعاريف الحدود الدولية لكنها تناولت نفس المفهوم تقريبا:

عرفها مجموعة من الباحثين على أنها الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه ويفصل بين سيادة هذه الدولة أو الدول الأخر المتجاورة .وبالتالي فإن الحدود تعد بمثابة الخطوط التي تحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها ووراءها تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة غيرها من الدول[xv].

كما تم تعريفها على أنها: فواصل طبيعية أو اصطناعية بين أقاليم مختلفة هي دول في غالبيتها، وتأتيأهميتها من حيث أنها تشكل الحد الذي تبدأ فيه سيادة دولة علي إقليمه و تستطيع من خلاله ممارسة سلطتها عليه و من ورائه تنتهي هذه السيادة أو هذه السلطات (حسبما إذا كان الحد بريا أو بحريا) وأي تعد أو اختلاف علي واقع هذه الحدود يسبب مشكلة قانونية في ممارسة الدولة السيادة والسلطة علي إقليمها[xvi].

وتنحصر مهمة الحدود في ثلاث وظائف هي:

أ.**وظيفة الأمن والحماية:** سواء كانت هذه الحماية تتعلق بحرمة الأراضي للدولة وحمايتها ضد أي هجوم مفاجئ، أو كانت تهدف إلى حماية شعب الدولة ووقايته ضد ما يتهدده في أمور الصحة، الاقتصاد والثقافة و شتى مستويات الأمن.

ب.**دعم التنمية الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني:** فحدود الدولة بعد تحديدها تقوم علي تحقيق وظائف مهمة في مجال الاقتصاد فإقليم الدولة بما ينعم به من ثورات يمكن أن يمثل عنصرا أساسيا في إقامة نظام اقتصادي وتنموي وطني فعال.

ج. **تعيين النطاق الإقليمي لسيادة الدولة:** حيث أصبح الخط الحدودي يعني تحديد النطاق المكاني الذي تباشر عليه الدولة سيادتها واختصاصاتها.

2. 3.أهداف تنمية وتطوير الحدود:

تسعى عملية تنمية الحدود الى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر أهمها فيما يلي[xvii]:

–**أهداف سياسية:** تعد من أهم أهداف تنمية الشريط الحدودي، حيث تعم على تحسين علاقات الدول على الحدود.

–**أهداف أمنية ودفاعية:** والتي تتحقق بالتنسيق الأمني.

–**أهداف اقتصادية:**حيث أن تنمية وتطوير المناطق الحدودية يعود بالفائدة على التنمية التجارية والسياحية لهذه المناطق، وبالتالي فإن تنمية السياحة والتجارة هما من أكثر أوجه الاستثمار اجتذابا لرؤوس الأموال الخاصة والعامة، ولذا يجب أن يسبق عملية التنمية والتطوير تخطيط مسبق يحدد الأهداف والمعوقات من خلال إطار شامل حتى لا تتعرض عملية التنمية للفشل.

–**أهداف ثقافية:** حيث يؤدي تطوير الحدود الى التبادل الثقافي والتعرف على عادات وتقاليد وثقافة الطرف الآخر.

–**أهداف اجتماعية:** تعتبر من أهم أهداف تنمية الحدود، حيث أنها تعمل على التجديد المعنوي والنفسي والذي يتحقق للأهالي من خلال تغيير البيئة ونمط الحياة لشعورهم بالأمن والاستقرار والتمتع بأكبر قدر من الخدمة والنظام والنظافة وذلك بإعادة تنظيم وتطوير الحدود للأفضل.

–**أهداف بيئية:** تعد من بين الأهداف المرجوة من عمليات تنمية وتطوير المناطق الحدودية، وذلك بالمحافظة على نظافة هذه المناطق بحمايتها من التلوث وخاصة النفايات الصلبة.

–**أهداف ترفيهية:** عن طرية استغلال الموارد الطبيعية وتحسين المظهر الجمالي بإقامة المناطة الترفيهية والمناطة المفتوحة والمنتجعات السياحية، والتي تعتبر متطلبات أساسية للسكان وعلى وجه الخصوص الدول ذات الازدحام السكاني.

المحور الثالث: دور تطوير تجارة الحدود في دعم التكامل الاقتصادي وتنمية المناطق الحدودية للمغرب العربي

إن عملية تطوير تجارة الحدود بين دول المغرب العربي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول خاصة في ظل الوضعية الحالية، وهو الأمر الذي يعتبر خطوة مهمة في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي، الاجتماعي والأمني وتنمية المناطق الحدودية للمغرب العربي وذلك من خلال:

1.تحقيق التكامل الاقتصادي:

- ✓ تشجيع التعاون فيما يخص النقل والمواصلات بين الدول المغاربية، وتشجيع فتح خطوط نقل جديدة؛
- ✓ تشجيع التعاون الثنائي بين الدول المغاربية كطريق لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي؛
- ✓ تشجيع حركة رؤوس الأموال والأفراد بين دول المغرب العربي وبالتالي دعم تنمية مناطقها الحدودية ؛
- ✓ العمل على توحيد التشريعات والنصوص القانونية والإجرائية المتعلقة بالاستثمار بين الدول المغاربية؛
- ✓ العمل على وضع استراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في المجال الاقتصادي في العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في اطار ترسيخ روح الشفافية والمنافسة الشريفة؛
- ✓ النشاط التجاري عبر الحدود يؤدي الي زيادة الانتاج والتصدير والاحساس بالمصلحة وتقوية الصلات والعلاقات الجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.

- ✓ تشجيع التعاون في المجال المالي والمصرفي من خلال تعميم الاتفاقيات الثنائية للدفع بين البنوك المركزية، وهو ما سيدعم مساعي هذه الدول في استحداث عملة موحدة تساهم هي بدورها في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي؛
- ✓ تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة؛
- ✓ دعم الخزينة العامة لدول المغرب العربي بإرادات ناتجة عن رفع التحصيل الجمركي والضريبي ورسوم سجل تجارة الحدود الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود؛
- ✓ زيادة الإيرادات المالية لدول المغرب العربي نتيجة لممارسة تجارة الحدود حيث تتحصل علي موارد مالية كبيرة مما جعل تجارة الحدود أحد الموارد المالية الهامة؛
- ✓ النشاط التجاري يؤدي إلي زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة؛
- ✓ دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغط على الموانيء الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات؛
- ✓ زيادة اهتمام دول المغرب العربي بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها، مثل زيادة النشاط الفلاحي وحجم الاراضي المزروعة، وقنوات لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية محلية الصنع؛

2.تحقيق التكامل الاجتماعي والأمني :

يساهم تطوير تجارة الحدود في تحقيق التكامل الاجتماعي بين دول المغرب العربي بالاضافة الى تحقيق الاستقرار الامني بالمناطق الحدودية لهذه الدول وذلك من خلال :

- ✓ ضمان الاستقرار والحد من الهجرة من الريف إلي المدن أو إلي الخارج من خلال إيجاد فرص عمل ومهن جديدة لم تكن موجودة بتلك الولايات مثل (التخليص الجمركي ، الترحيل من الولايات إلي دول الجوار، التفريغ والمناولة، إنشاء المطاعم والمقاهي والفنادق والخدمات المصرفية والمتاجر الصغيرة، الزراعة ، الانشطة الحرفية..الخ)؛
- ✓ تنمية الدبلوماسية الشعبية بين دول المغرب العربي، كما أنها تمكن الجهات الأمنية من معرفة وتلافي المهددات الأمنية قبل وقوعها؛
- ✓ يؤدي نشاط تجارة الحدود إلي إستقرار المناطق الحدودية من الناحية الأمنية الإقتصادية والإجتماعية مما يحفز قاطني تلك المناطق النائية إلي التواجد فيها وعدم هجر قراهم؛
- ✓ قيام نشاط تجارة الحدود يؤدي إلي إستقرار مواطني المناطق الحدودية ويضمن تواجدهم المستمر بمناطقهم وعدم هجرها مما يساعد علي توفير فرص العمل لهم وتجميعهم في تجمعات سكانية مستقرة؛
- ✓ تلعب تجارة الحدود دورا مهماً في ضبط العمل في مجال التجارة العابرة أو التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة؛
- ✓ تعتبر تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوارين دول المغرب العربي؛

3.التحديات التي تواجه تحقيق التكامل الاقتصادي،الاجتماعي والأمني بين دول المغرب العربي

لا شك أن المشاكل والهزات التي عرفتها العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي كان لها النصيب الأكبر في تعطيل مشروع التكامل بين هذه الدول، ولعل أهم هذه الأسباب:

3. 1.العوائق والعراقيل السياسية

أ .**اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية:** ويعد من أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لأن هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية والآنية فوق المصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى، فالعلاقات بين دول المغرب العربي مرت بالعديد من الهزات؛

ب .ضعف أو غياب الإرادة السياسية: إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما؛ يتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة؛

ج .قضية الصحراء الغربية: وتعتبر من أهم العوامل المعرقلة لقيام تكامل مغاربي، وقد أدت هذه القضية إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، الأمر الذي كان لها انعكاسات سلبية على مشروع التكامل، حيث طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر لها بسبب موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية[xviii]؛

د.الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر: إن الأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات كان لها انعكاسات سلبية على مسار التكامل من ثلاث أوجه، الأول أن الجزائر خلال هذه الفترة كانت تتولى رئاسة المجلس، وبالتالي كانت منشغلة أكثر بأوضاعها الداخلية، أما الوجه الثاني فكانت خوف الدول المغاربية الأخرى من انتقال الأزمة إليها، في حين أن الوجه الثالث فهو عدم امكانية قيام تكامل مغاربي بدون الجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي في المنطقة.

3. 2.العراقيل الاقتصادية:

من بين أم التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول المغرب العربي نذكر:

أ.تزايد مستويات البطالة في المنطقة المغاربية، ضعف المستوى التأهيلي للموارد البشرية وتكوينها، وضعف مستوياتها التعليمية، و هذا من شأنه أن يؤثر سلبا على تدني مستوى الإنتاجية وعدم المقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛

ب.تعرف الاقتصاديات المغاربية اختلافات هيكلية كبيرة في موازين مدفوعاتها الخارجية وموازين تجارتها الخارجية، وحتى في موازناتها الحكومية غالبا ما تحقق عجزا دائم ومستمر؛

ج. اختلال التركيبة الهيكلية السلعية لصادرات وواردات هذه البلدان، إذ نجدها تركز صادراتها على إنتاج و تصدير بعض الخامات (البترول والغازالطبيعي) وبعض الموارد المنجمية وتستورد تقريبا كل أنواع السلع والخدمات والتكنولوجيا[xix]؛

د. ارتباط وتبعية الأسواق المغاربية ارتباطا وثيقا بأسواق البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخاصة البلدان الاستعمارية الأوروبية السابقة تصديرا واستيرادا ، وكذا تبعية تقنية ومالية

ه. تصاعد حدة المديونية الخارجية للمنطقة وخدمات الديون الخارجية، مما أثرى سلبا على وثائر التنمية الاقتصادية في المنطقة، نتيجة ضعف مقدرتها الادخارية من جهة ومتطلبات تمويل تنميتها من جهة أخرى؛

و.ضعف أداء و إمكانيات المنطقة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي يعول عليها الكثير في توفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، أين تنافسها في ذلك مناطق أخرى في العالم، كالمنطقة الآسيوية والصين خصوصا، ومنطقة أوروبا الوسطى والشرقية و منطقة أمريكا اللاتينية فهي بذلك لا تحظى إلا بجانب ضئيل جدا من هذه الاستثمارات[xx]؛

ي. صعوبة إيجاد أسواق جهوية و دولية لامتصاص السلع المغاربية، خاصة الصناعية منها، و ذلك للتراجع الذي يعرفه الاقتصاد العالمي، بتراجع مستويات النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة وحتى لدى البلدان النامية لأخرى، و إلى تزايد حدّة السياسات الحبائية المفروضة من طرف هذه البلدان على السلع القادمة من البلدان المغاربية.

الخاتمة:

على ضوء ما تقدم في بحثنا هذا استخلصنا الاهمية العظيمة للتجارة عبر الحدود في تحقيق التكامل الاقتصادي الاجتماعي، والأمني ومن ثم تنمية المناطق الحدودية من خلال زيادة الانتاج والتصدير الى الدول المجاورة والذي يمنح العاملين في مجال تجارة الحدود الشعور بالمصالح الخاصة ويساعد في تقوية العلاقات الاقتصادية،السياسية والاجتماعية بين دول المغرب العربي علاوة على ذلك فان تنظيم هذه التجارة يوفر الاستقرار الامني ويحد من ظاهرة التهريب.

وفي هذا الاطار وجب على دول المغرب العربي والجزائر في مقدمتها باعتبارها تحتل موقعا استراتيجيا مهمّا، تكثيف الجهود لتحرير وتطوير تجارة الحدود باعتبارها خطوة أساسية لتحقيق الانسجام والتكامل بين دول المغرب العربي في جميع المجالات وتنمية المناطق الحدودية بها.

المراجع:

1) الحامد ي عيدون، امن الحدود و تداعياته الجيو سياسية علي الجزائرية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2015/2014 ،.

2) النعمان عبد الله الطيب، تجارة الحدود، وزارة التجارة، إدارة تجارة الحدود،2008.

3)إبراهيم محمد عبد الرحيم إدريس، دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولايات دارفور 2003-2015،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

4) بشير الجيلي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في مؤتمر: التجارة عبر الحدود في أفريقيا وبين جمهورية السودان وجنوب السودان، مايو.2013 .

5)أ.جربي السبتي و د.بوخدنة آمنة، أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية،ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي : تنمية وتطوير المناطق الحدودية : واقع وآفاق ،جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس-،17/16نوفمبر2016.

6) حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهل ، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا (2002-2012) مجلة العلوم الاقتصادية (2)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.2015.

7)علي جدو آدم، الجمارك وتجارة الحدود، الإدارة العامة للجمارك، إدارة التخطيط والتنظيم والبحوث،.2013

8) عبد الرحمن تيشوري، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات،الحوار المتمدن، محور الادارة والاقتصاد، نوفمبر 2005.

9) طارق عبد الله أحمد منقوش :رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية، المكتبة العصرية، المنصورة- مصر، 2013.

10) فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة،مجلة الباحث عدد ،2014.

11)فريد أحمد سليمان قبلان،" **مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلبعليها**"،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة،2006 .

12) محمدالشكري، تجربةالتكاملالاقتصاديعنالاتحادالمغاربي،ورقةمقدمةضمنالمؤتمرالمصرفيالعربيالسنوي، 7- 8 نوفمبر 2007 ،الدوحة-قطر.

13)مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات ، ط1، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، 2007.

14) مسيخ ايوبب ودأحسن طيار، عملية تنمية المناطق الحدودية والعقبات التي تواجهها -تجربة الهند-، ورقة بحثية مقدمةللمشاركة في المؤتمر الدولي : تنمية وتطوير المناطق الحدودية : واقع وآفاق ،جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس-، 17/16نوفمبر2016.

15) محمد فاروق صالح زعرب، تنمية وتطوير المناطق الحدودية –حالة دراسة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، مذكرة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

16)محمد عبد السلام، أمن الحدود في المنطقة العربية، مركز شركاء التنمية بحوث، استشارات وتدريب، مصر، ندوة أمن الحدود في المنطقة العربية، 2011.

17)محمد الأمين ولد أحمد جدو ، **تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الإقتصادي**، مكتبة معهد البحوث و الدراسات العربية ، مصر، 2009.

18)معطيات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع الإلكتروني : www.maghrebarabe.com

19) منتدى الطالب، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=5032.0

[i] عبد الرحمن تيشوري،التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات،الحوار المتمدن،محور الادارة والاقتصاد، نوفمبر 2005.

[ii] محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر المصرفي العربي السنوي، 7- 8نوفمبر 2007 ،الدوحة-قطر،ص08.

[iii] محمد الشكري،مرجع سابق ،ص ص 10-11.

[iv] محمد الأمين ولد أحمد جدو، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 268 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001 ،ص30.

[v] فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث عدد 14،2014،ص191.

[vi] معطيات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع الإلكتروني : www.maghrebarabe.com

[vii] علي جدو آدم، الجمارك وتجارة الحدود، الإدارة العامة للجمارك، إدارة التخطيط والتنظيم والبحوث، 2013.

[viii] حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهل ، دور تجارة الحدود في التبادل التجار يبين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا (2002-2012) مجلة العلوم الاقتصادية (2)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[ix] النعمان عبد الله الطيب، تجارة الحدود، وزارة التجارة، إدارة تجارة الحدود، 2008.

[x] إبراهيم محمد عبد الرحيم إدريس، دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولايات دارفور 2003-2015،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015،ص127.

[xi] بشير الجيلي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في مؤتمر: التجارة عبر الحدود في أفريقيا وبين جمهورية السودان وجنوب السودان،مايو.2013.

[xii] أ.**جريبي السبتي و د.بوخدنةآمنة، أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية،ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي: تنمية وتطوير المناطق الحدودية : واقع وآفاق** ،جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس-،17/16نوفمبر2016.

[xiii] منتدى الطالب، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=5032.0

[xiv] مسيخ ايوب ود.أحسن طيار، عملية تنمية المناطق الحدودية والعقبات التي تواجهها -تجربة الهند-،**ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي: تنمية وتطوير المناطق الحدودية : واقع وآفاق** ،جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس-، 17/16نوفمبر2016.

[xv] **محمد عبد السلام، أمن الحدود في المنطقة العربية، مركز شركاء التنمية بحوث، استشارات وتدريب، مصر، ندوة أمن الحدود في المنطقة العربية**، 2011.

[xvi] الحامد ي عيدون ، **امن الحدود و تداعياته الجيو سياسية علي الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2015/2014 ، ص :35 .

[xvii] محمد فاروق صالح زعرب، **تنمية وتطوير المناطق الحدودية –حالة دراسة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة**، مذكرة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص: 68.

[xviii] فيصل بهلولي، مرجع سابق.

[xix] محمد الأمين ولد أحمد جدو ، تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الإقتصادي، مكتبة معهد البحوث و الدراسات العربية ، مصر، 2009 ، ص44.

[xx] فريد أحمد سليمان قبلان،" مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلبعليها"،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، معهد البحوث و الدراسات العربية، القا هرة،2006 ص183.